مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X
المجلد 7 / العـدد: 1 (2022)، ص 415– 427

التوجه الاقتصادي للبلدية في الجزائر والآفاق التنموية

The economic orientation of the municipality in Algeria and development prospects

لغواطي ياسمين*، جامعة البليدة 2 docteur.yasmine @yahoo.com
حاروش نورالدين ، جامعة الجزائر3 harrouche.noureddine@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 08 /2021/12 تاريخ القبول: 22 /2022/02 تاريخ النشر: 2022/6/2

ملخص:

تعيش الجزائر ظروف مالية صعبة نتيجة اعتماد اقتصادها الوطني شبه الكلي على مداخيل المحروقات مع اختلال الميزان التجاري، مما جعل التركيز ينصب على البدائل الأخرى التي بإمكانها تصحيح هذا الاختلال وبالتالي بناء اقتصاد قوي لا يتأثر بالعوامل الخارجية المحددة لأسعار المحروقات والتي لا تملك الجزائر قدرة السيطرة عليها أو التحكم فيها... لذلك جاءت هذه الدراسة العلمية بهدف إبراز إمكانية البلدية في المساهمة وبشكل فعال في تقليص الفجوة بين الواردات والصادرات على المستوى الكلي، وخلق ثروة حقيقية من خلال تثمين ممتلكاتها وإمكانياتها وكذا استثمارها وبصورة مباشرة في انجاز مؤسسات ذات طابع اقتصادي وتجاري طالما أن القانون يسمح بذلك على المستوى الجزئي.

النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة تشير بان البلدية في الجزائر حالما تغير وجهتا نحو الاتجاه الاقتصادي ستتحول من مجرد مرفق تقليدي ساكن إلى مؤسسة اقتصادية حركية منتجة تتجاوز عجزها المالي المزمن وتحقق التنمية المحلية المنشودة.

الكلمات المفتاحية: البلدية، التنمية المحلية، التنمية الاقتصادية، المؤسسة الاقتصادية، بطاقة هوية البلدية.

تصنيف JEL : H1 ،H2,H32 XN1, XN2.

Abstract:

Long live Algeria a difficult financial conditions as a result of the almost total dependence of its national economy on hydrocarbon revenues, with an imbalance in the trade balance, Which made the focus on other alternatives that can correct this imbalance and thus build a strong economy that is not affected by the external factors that determine fuel prices, which Algeria does not have the ability to control or control... Therefore, this scientific study came with the aim of highlighting the ability of the municipality to contribute effectively in Reducing the gap between imports and exports at the macro level, and creating real wealth by valuing its properties and capabilities, as well as investing it directly in the realization of institutions of an economic and commercial nature as long as the law allows this at the micro level. The results obtained through this study indicate that the municipality in Algeria, as soon as it changes its orientation towards the economic direction, will transform from a mere static traditional facility to a dynamic productive economic institution that exceeds its chronic financial deficit and achieves the desired local development.

Keywords :Municipality; local development; economic development; economic enterprise; the identity card of the municipality.

Jel Classification Codes: H2,H32 ،H1. XN1, XN2.

* **حاروش نورالدين**

1. مقدمة:

الظروف والأوضاع التي تعيش في ظلها البلدية في الجزائر، تفرض على القائمين عليها التفكير في إيجاد مقاربات أخرى لإخراجها من هذه الوضعية، ومنه تمثل المقاربة الاقتصادية أهم مدخل لدراسة البلدية وتغيير اتجاهها حسب رأينا، بحيث يمكن جعل البلدية كوحدة اقتصادية طالما أنها تحتوي على مقومات المؤسسة الاقتصادية كالموارد المادية والمالية والبشرية، وهو ما يمكنها من إنتاج السلع والخدمات وتحقيق الإرباح وفق ضوابط وإجراءات تتماشى وبيئة البلدية الاقتصادية من حيث الحجم وطبيعة النشاط .

لا شك أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الجزائر نتيجة الاعتماد شبه الكلي على مداخيل المحروقات بالنسبة للعملة الصعبة واختلال الميزان التجاري (التباين بين الصادرات والواردات) مع قلة الصادرات خارج المحروقات، جعل التركيز ينصب علي البدائل الأخرى التي بإمكانها تعويض وتصحيح هذه الاختلالات وبالتالي بناء اقتصاد قوي لا يتأثر بالعوامل الخارجية المحددة لأسعار المحروقات والتي لا تملك الجزائر قدرة السيطرة عليها أو التحكم فيها...ويبدو أن الجماعات المحلية، خاصة البلدية، بإمكانها المساهمة في تقليص الفجوة بين الواردات والصادرات من جهة وخلق ثروة حقيقية من جهة ثانية من خلال تثمين ممتلكاتها وإمكانياتها وكذا استثمارها وبصورة مباشرة في انجاز مؤسسات ذات طابع اقتصادي وتجاري طالما أن القانون يسمح بذلك، وعليه تتحول البلدية من مجرد مرفق تقليدي ساكن إلى مؤسسة اقتصادية حركية تستثمر وتتشجع على الاستثمار سواء كان داخليا أو خارجيا.

فقانون البلدية 11/ 10 ينص في مادته 153 (**قانون البلدية 10/11**) أنه بإمكان البلدية ان تنشئ مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة من اجل تسيير مصالحها، وقد تكون هذه المؤسسات ذات طابع إداري أو صناعي أو تجاري كما تنص عليه المادة 154، ولكن قواعد تنظيم وسير هذه المؤسسات يحدده التنظيم؟؟

وللبلدية كما هو معلوم أملاك عمومية غير قابلة للتنازل ولا التقادم ولا الحجز، وأملاك خاصة تتمثل في جميع البنايات والأراضي غير المصنفة ضمن أملاكها والمخصصة للمصالح والهيئات الإدارية، المحلات ذات الاستعمال السكني وتوابعها، الأراضي الجرداء غير المخصصة التي تملكها البلدية، الأملاك العقارية غير المخصصة التي اقتنها البلدية أو أنجزتها بأموالها الخاصة، العقارات والمحلات ذات الاستعمال المهني أو التجاري أو الحرفي (**قانون البلدية 10/11**)...

أما موارد البلدية المالية فتتكون من:

- ✓ حصيلة الجباية
- ✓ مداخيل ممتلكاتها
- ✓ مداخيل أملاك البلدية
- ✓ الإعانات والمخصصات
- ✓ ناتج الهبات والوصايا
- ✓ القروض
- ✓ ناتج كمقابل الخدمات الخاصة التي تؤديها البلدية
- ✓ ناتج حق الامتياز للفضاءات العمومية بما فيها الاشهارية
- ✓ الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات (قانون البلدية) .

أمام هذه الفرص والخيارات المتعددة و الممتلكات المختلفة والمقدرات المتنوعة والكثيرة، وهي مقننة كما رأينا، فما على البلدية إلا المبادرة بإنشاء مؤسسات ذات طابع تجاري وخدماتي وصناعي خالق للثروة، ومنه يمكن أن تساءل:

هل ستحقق البلدية في بعدها الاقتصادي التنمية المحلية، وكيف السبيل إلى ذلك؟

ستتم دراسة هذا الموضوع من خلال جملة من المناهج والمقاربات والمداخل النظرية، فعلاوة على المنهج الوصفي الذي يناسب هذا الموضوع، سنعتمد على المنهج البيئي المقارن نتيجة اختلاف بيئة المؤسسة الاقتصادية التقليدية والبلدية الاقتصادية، إضافة إلى المقاربة القانونية والاقتراب الوظيفي والمؤسسي نتيجة خصوصية المؤسسة الاقتصادية التي تتشكل في غالبيتها من وحدات مترابطة فيما بينها ووظائف مكملة...

وتكمن أهمية هذه الدراسة كونها تسلط الضوء على جانب غير مألوف عندما يتعلق الأمر بالبلدية في الجزائر التي غالبا ما ينظر إليها كمرفق إداري عقيم وجامد، بينما يمكن أن يصبح هذا المرفق حركي ديناميكي منتج وخلاق للثروة في حالة تحول اتجاه البلدية الى البعد الاقتصادي.

سيتم دراسة هذا الموضوع و البحث عن إجابة وحل للإشكالية المطروحة وفق المحاور التالية:

1. الإرادة السياسية للتغيير واختصاصات ومهام البلدية الحالية
2. تشخيص العجز الوظيفي للبلدية وعجز مساهمتها في الاقتصاد الوطني
3. البعد الاقتصادي للبلدية وسبل تحقيق التنمية المحلية

يجب أن تحتوي مقدمة المقال على تمهيد مناسب للموضوع، ثم طرح لإشكالية البحث ووضع الفرضيات المناسبة، بالإضافة إلى تحديد أهداف البحث ومنهجيته.

2. المحور الأول: الإرادة السياسية للتغيير واختصاصات ومهام البلدية

يتطلب التغيير توفر عنصر الإرادة السياسية والنية الصادقة للانتقال من وضع راهن غير مرغوب فيه الى وضع أخر مرغوب فيه مع ما يصاحبه من خطط وبرامج وإمكانيات وموارد بشرية كفيلة بتجسيد هذا المخطط وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة، ولا شك أن الكل يتطلع الى تغيير واقع الجماعات المحلية، خاصة البلدية، من وضعها الحالي الجامد الى وضع أخر حركي منتج، ولو أن ذلك صادف المشاكل المالية التي تعاني منه الدولة نتيجة تدنى أسعار المحروقات مما انعكس على مداخيل الدولة من العملة الصعبة كون اقتصادنا ريعي غير متنوع وتابع للأسواق الخارجية مع اللجوء للاستيراد قصد تلبية حاجيات المواطنين، مما خلق اختلال الميزان التجاري... ومن اجل الخروج من هذه التبعية والأحادية التي تميز الاقتصاد الوطني، وضعت البلدية أمام تحدي اقتصادي حقيقي يتطلب ذلك نقلة نوعية، يتم بموجبها تغيير الإجراءات والطرائق والأساليب التقليدية المتبعة وإتباع أخرى غير تقليدية تشمل المهام والوظائف لتصل في الأخير الى لعب دور اقتصادي تساهم في تنويع مصادر الدخل محليا ووطنيا.

هذه النقلة النوعية تتطلب بالدرجة الأولى توفر الإرادة السياسية، وبالفعل لمسنا هذا من خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية يوم السبت 26 جويلية 2008 أمام رؤساء المجالس الشعبية البلدية والمقدر عددهم 1541 عبر التراب الوطني والمنبثقة عن الانتخابات المحلية لعام 2007، وقد تناول معهم الرئيس الجوانب الأساسية من حياة الجماعات المحلية لا سيما إصلاح الجماعات الإقليمية وإشكالية اللامركزية والتنمية المحلية وأهمية المورد البشري في عملية التسيير.

وأفصح الرئيس عن الإرادة السياسية عندما أشار في هذا اللقاء على أن الدولة وضعت إصلاح الجماعات الإقليمية في صلب إصلاحات مهام الدولة وهياكلها وكان القصد من ذلك هو تعزيز الديمقراطية المحلية وتثبيت وجودها. وقد منحت الأولوية للتنمية المحلية من خلال مختلف البرامج كبرنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي والبرامج التنموية القطاعية والبرامج التنموية البلدية وبرامج خاصة كبرنامجي الجنوب والهضاب العليا.

وقد أشار الرئيس في هذا اللقاء على أن تنمية كهذه لا تقوم إلا على النشاطات التي تخلق ثروات ومنه وجب العمل على استقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي وتوفير مناخ ملائم مساعد ومحفز ناهيك على إتباع أساليب تسييرية حديثة وتحسين كفاءة الموارد البشرية، ولهذا الغرض تم تحويل وصاية المدرسة الوطنية للإدارة إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وتعزيز شبكة التكوين لفائدة الجماعات المحلية.

ونتيجة لهذه الإرادة الداعية إلى الإصلاح تم صدور قانون البلدية 10/11 الذي ينص في مادته 153 (**قانون البلدية 10/11**) أنه بإمكان البلدية ان تنشئ مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة من اجل تسيير مصالحها، وقد تكون هذه المؤسسات ذات طابع إداري أو صناعي أو تجاري كما تنص عليه المادة 154، ولكن قواعد تنظيم وسير هذه المؤسسات يحدده التنظيم؟؟ كما أن هذا القانون يخضع حاليا لمناقشة من طرف لجنة مختصة تم تعيينها من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية قصد إضفاء البعد الاقتصادي للبلدية كونه مطلب ملح من قبل المواطن والتكتلات السياسية وغيرها، مع إمكانية تجاوز العراقيل التنظيمية التي عطلت مفعول القانون، بحيث لا يعقل أن يقف التنظيم حاجزا مانعا لتطبيق القانون؟

أما بالنسبة لتكوين المنتخبين، ورؤساء البلديات المندرج ضمن الإصلاحات السابقة، فقد تم الشروع في تنفيذ برنامج تكويني يشمل مجالات الاتصال، الحالة المدنية، المالية المحلية، النظافة والصحة العمومية، رخص وشهادات التعمير، تسيير العمليات، التخطيط الاستراتيجي، المشروع الجواري للتنمية الريفية المدمجة، وهي تقريبا مهام واختصاصات الجماعات المحلية حسب ما ينص عليه قانون البلدية لعام 2011، وعليه ارتأينا تسليط الضوء على هذه المهام لمعرفة قدرات البلدية في الوفاء بها أو العكس.

1.2: اختصاصات ومهام البلدية حسب قانون 11. 10:

.1.1.2. التهيئة والتنمية:

بإمكان المجلس الشعبي المنتخب أن يقدم مخططه للتنمية على مدار عهدته، وهذا المخطط يجب أن يتوافق مع المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة والمخططات التوجيهية القطاعية، مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية وحماية البيئة، وتحفيز إنشاء النشاط الاقتصادي بما يتماشى مع قدراتها ومخططها التنموي.

2.1.2. التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:

- ✓ تتزود البلدية بكل أدوات التعمير
- ✓ تساهم في ترقية برامج السكن
- ✓ السهر على مكافحة السكنات الهشة وغير القانونية
- ✓ حماية التراث المعماري والثقافي وحماية الأملاك العقاري والمحافظة على الوعاء العقاري
- ✓ منح الأولوية لبرامج التجهيزات العمومية والاستثمار الاقتصادي
- ✓ تهيئة وصيانة وتسيير الشبكات التابعة لاختصاصاتها
- ✓ تهيئة المساحات التي بإمكانها احتواء النشاطات الاقتصادية والتجارية والخدماتية ...

3.1.2. نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة:

- ✓ انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وصيانتها وتسيير مطاعمها
- ✓ توفير النقل المدرسي
- ✓ اتخاذ التدابير الكفيلة لترقية تفتح الطفولة الصغرى وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري والثقافي والفني
- ✓ المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والتسلية
- ✓ توسيع القدرات السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين باستغلالها
- ✓ تقديم الإعانات والتكفل بالفئات الاجتماعية الهشة والمحرومة

- ✓ صيانة المساجد والمدارس القرآنية والحفاظ عليها
- ✓ تشجيع وترقية الحركة الجمعوية في كل المجالات.

4.1.2. النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية:

- ✓ توزيع المياه الصالحة للشرب وصرف المياه المستعملة
- ✓ جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها
- ✓ مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة
- ✓ الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور
- ✓ صيانة طرقات البلدية ووضع إشارات المرور، تهيئة المساحات الخضراء وصيانة فضاءات الترفيه والشواطئ، بالإضافة إلى العديد من المهام والخدمات التي تقدمها البلدية كخدمات الحالة المدنية وغيرها...

علينا التساؤل: هل يمكن فعلا للبلدية أن تقوم بكل هذه المهام والاختصاصات مقارنة بالإمكانيات المحدودة التي تتوفر عليها، كما انه من الوهلة الأولى تبدو هذه المهام أعباء وتكاليف ونفقات ذات طابع اجتماعي، وهو ما يستدعي التفكير بجد في خلق مهام أخرى ذات طابع اقتصادي مع تقليص بعض المهام والخدمات وإسنادها لجهات أخرى تتقاسم معها هذه الأعباء، فالقطاع الخاص مثلا بإمكانه المشاركة في تحمل بعض الأعباء على غرار النظافة وجمع النفايات ومعالجتها والطرقات والإنارة العمومية وصرف المياه وغيرها.

3. المحور الثاني: تشخيص العجز الوظيفي للبلدية وعدم مساهمتها في الاقتصاد الوطني

تعاني الجماعات المحلية في الجزائر من عجز وظيفي مزمن لم تتمكن التخلص منه بالرغم من توفر الإرادة السياسية كما رأينا في المحور الأول ومنذ 2008، وكذا تخصيص أغلفة مالية كبيرة وتطهير الديون وإعداد برامج تنموية عديدة إلا أن الحالة بقيت ساكنة، فقد بادرت الجزائر منذ ستينيات القرن الماضي إلى وضع التنمية المحلية كهدف تسعى لتحقيقه، من خلال تبني اللامركزية الإدارية على المستوى المحلي، وذلك بالاعتراف بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية للجماعات المحلية، ولتجسيد التنمية على الواقع شرعت الجزائر في إعداد مدونة المخططات التنموية المحلية ممثلة في المخططات البلدية للتنمية PCD، والمخططات القطاعية للتنمية PSD، بالإضافة إلى البرامج ذات الطابع الوطني والقطاعي، مع رصد إعتمادات مالية معتبرة لتجسيدها.

وبعد مرور عدة عقود من هذا التبني لا تزال التنمية المحلية تراوح مكانها، والأكثر من هذا ظهور ما يسمى بمناطق الظل، الأمر الذي أدى برئاسة الجمهورية إلى تعين مستشار لدى رئيس الجمهورية مكلف بملف مناطق الظل، وهذا تعبيرا ضمنيا عن فشل وعجز البرامج التنموية المحلية ومن يقف وراءها من المسؤولين المحليين (**ن، حاروش، ر، حروش، 2021**).

وقد اجتمعت العديد من العراقيل والمعوقات حالت دون تحقيق النقلة النوعية المنشودة والمتمثلة في التنمية المحلية والمساهمة في خلق الثروة ولعب الدور الاقتصادي بدل الدول الاجتماعي الذي أغرق البلدية، ومن المعوقات نجد:

1.3. معوقات تتعلق باللامركزية الإدارية:

إن عدم رغبة الحكومة المركزية في التخلي عن اختصاصاتها التي تمارس من خلال فروعها المختلفة في الأقاليم، خوفا من استقلالية هذه الأقاليم والوحدات؟ أدت إلى عجز المجالس المحلية بصورة فعلية في دفع عملية التنمية الاقتصادية المحلية، حتى أن بعض القرارات والمداولات لا يم كن تطبيقها إلا بعد التصديق عليها من قبل السلطات الوصية، كما أن هذا التصديق ليس موضوعياً دائماً إذ قصد من ممارسة الضبط تدعيم مكانة سلطة الوصاية وأوضاعها في الجماعة المحلية، وفي هذا السياق فإن من أهم المعوقات الوظيفية للامركزية الإدارية نجد:

- ضعف الصلاحيات في مجال التنمية الاقتصادية لمجالس الإدارة المحلية، حيث نجد تنفيذ قرارات التنمية الصادرة عن هذه المجالس تحتاج إلى موافقة الحكومة المركزية، كما أن هذه المجالس لا تستطيع في كثير من الأحيان تنفيذ القرارات بسبب ضعف إمكانياتها المالية والإدارية.
- الرقابة الشديدة التي تمارسها الحكومة المركزية على أعمال المجالس المحلية أدت إلى إضعاف دور الوحدات المحلية في مجال الإبداع والإنتاج والمشاركة الحقيقية في مجال التنمية الاقتصادية الإقليمية وخلق الثروة.
- المركزية الشديدة السائدة في الأجهزة الإدارية والاعتماد الكلي على رأي الحكومة المركزية(الوصاية) في أغلب القرارات وخاصة في مجال الإنفاق والصرف على المشروعات التنموية العامة، ما دام هي التي تمولها في الغالب وافتقاد الوحدات المحلية للمالية المحلية الذاتية.

2.3 معوقات تتعلق بالتخطيط:

يمكن إجمال أهم هذه المعوقات في ما يلي:

- غياب الوعي الحقيقي بأهمية التخطيط الإقليمي كوسيلة للتغلب على كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية عند صناع القرار من سياسيين وإداريين ومخططين.
- عدم وجود استراتيجيات وسياسات واضحة ومحددة للتنمية الاقتصادية الإقليمية.
- إهمال البعد المكاني والخصوصيات المحلية في عملية التخطيط المركزي وعدم الأخذ بالتخطيط الإقليمي.
- عدم توفر قواعد بيانات ومعلومات للمستوى الإقليمي(بطاقة هوية البلدية) الأمر الذي لا يسمح بإعداد خطط تنموية إقليمية.
- غياب المشاركة الشعبية والحقيقية والفاعلة في عملية التخطيط التنموي بشكل عام .
- غياب الهياكل المؤسسية التي تربط الوحدات المحلية مع الإقليمية مع الوطنية.
- غياب الكوادر التخطيطية والفنية المدربة والمؤهلة لإعداد خطط التنمية الإقليمية سواء أكان وطنياً أم إقليمياً.

3.3 معوقات تتعلق بتسيير الموارد البشرية:

إن عدم وجود تسيير عقلاني للموارد البشرية انعكس سلباً على الدور التنموي للجماعات المحلية، ويمكن الحديث في هذا السياق عن جملة من المعوقات التنظيمية لتسيير الموارد البشرية المحلية ومن أهمها (**الصالح ساكري، 2008، ص 160**):

- سيادة القيم الثقافية السالبة وضعف العمل الجماعي وروح الفريق وجمود قوانين العمل (قانون الوظيفة العامة) وتضاربها وهو ما يحد من فعالية تسيير الموارد البشرية
- يعد استخدام القوة بشكل تعسفي من طرف قادة المنظمات وممارسة الصلاحيات لتعزيز المكانة الشخصية على حساب الجماعة المحلية وباقي فئات المجتمع المحلي عائقاً تنظيمياً يحد من فعالية عملية تسيير الموارد البشرية مما ينعكس على نوعية الخدمات المقدمة لمواطني المجتمع المحلي.
- عدم توفر الموضوعية في تطبيق اللوائح والقواعد التنظيمية على أعضاء الجماعة المحلية يؤدي إلى نشوب صراعات داخلية وسيادة اللامبالاة والإهمال.
- إن غياب معايير واضحة لتقييم الأداء الوظيفي لموظفي الجماعات المحلية سيحد من فعالية عملية تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية.
- التوظيف على أساس المحسوبية والمحاباة من خلال اعتماد شروط تعجيزية والتحايل على القانون بدل الاعتماد على الكفاءة والخبرة والجدارة يحد من فعالية عملية تسيير الموارد البشرية.

- يعد عدم تزويد الجماعات المحلية بإطارات ذات شهادات عليا ومتخصصة معوقاً تنظيمياً يحد من فعالية عملية تسيير الموارد البشرية مما ينعكس سلباً على وظيفة الجماعة المحلية.
- يعد ضعف مستوى مسيري الجماعات المحلية معوقاً تنظيمياً يحد من فعالية عملية تسيير الموارد البشرية مما يؤدي إلى عدم القدرة على حل الكثير من انشغالات المواطنين.
- يعد انخفاض المستوى التعليمي والخبراتي لمسيري الجماعات المحلية (المجالس المحلية المنتخبة)عائقاً كبيراً جعلهم ينحرفون عن أهداف الجماعة المحلية وهذا بدوره يطرح عدم فهمهم للواقع القيمي للعمال من جهة وعدم قدرتهم على التحكم في تسيير موارد الإدارة المحلية من جهة أخرى .
- يعد عدم الاعتماد على المقاييس العلمية والتحيز في اختيار الموظفين لإجراء دورات تدريبية عائقاً آخر يحول دون سير عملية تسيير الموارد البشرية مما يؤثر سلباً على فعالية الجماعة المحلية
- كما أن عدم وضع برامج تدريبية أو عدم إشراك الإدارة المحلية في وضع البرامج التدريبية لفائدة موظفي ومنتخبي الإدارة المحلية يعوق فعالية تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية.
- إن عدم متابعة المسار المهني والتكوين وتقويم نتائج أداء الموظفين بالجماعات المحلية سيؤثر لا محالة على المردود الوظيفي ومنه مردود الجماعات المحلية.

4.3. معوقات تتعلق باتخاذ القرارات:

يمكن تلخيص أهم المعوقات الوظيفية لاتخاذ القرارات فيما يلي (**ساكري، ص 163**):

- عدم كفاءة رؤساء المجالس المحلية ونقص تدريبهم الأمر الذي يجعلهم عاجزين في النهاية عن معرفة البدائل أو تقييمها ومعرفة العيوب والمزايا لكل بديل.
- عدم وضوح الاختصاصات والسلطات والتداخل الحاصل بينهما يترتب عليه في غالب الأحيان التردد في إصدار الكثير من القرارات بل والإحجام عنها.
- وجود ضغوط داخلية وخارجية رسمية أو غير رسمية الأمر الذي يجعل متخذ القرار المحلي يتردد في إصدار القرارات، وإذا أصدرها فإنها تصدر تلبية لهذه الضغوط وإرضاء لها للحفاظ على مركزه داخل التنظيم.

كل هذه العوائق والمعوقات دفعت بالمحليات في الدول النامية إلى التركيز على مواردها المحلية أو الذاتية للنهوض بالتنمية المحلية كأداة لتحقيق تنمية وطنية شاملة ومستدامة والرفع من المستوى المعيشي للأفراد والتوجه بهم نحو مستوى أفضل للحياة، لذلك ارتأينا ضرورة التطرق لمدى حاجة التنمية المحلية للموارد المالية المحلية و دورها في دفع عجلة التنمية، ومنه الانتقال بالبلدية من مجرد مرفق تقليدي ساكن إلى مؤسسة اقتصادية جاذبة للاستثمار وخالقة للثروة ومساهمة في الاقتصاد المحلي والوطني، ولما لا الوصول إلى الجاذبية الإقليمية؟

4. المحور الثالث: البعد الاقتصادي للبلدية وسبل تحقيق التنمية المحلية

شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا بموضوع التنمية المحلية. وقد جاء هذا الاهتمام في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكامة Governance وتقليص أدوار الدولة ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دورا أكبر في المشاركة في عملية التنمية. وقد عبرت عن ذلك الاهتمام تقارير المؤسسات الدولية عن التنمية في العالم تحت العديد من العناوين مثل "جعل الدولة أكثر قربا من الناس"، و"**التحول إلى المحليات**"، و"تحقيق اللامركزية وإعادة التفكير". وكلها تدل على أن الإدارة المحلية تحتل مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي، وتقوم بدور فعال في التنمية الوطنية، وتتميز بأنها إدارة قريبة من المواطنين نابعة من صميم الشعب،

أو هي الشق الشعبي في العمل المحلي حيث يناط بها مناقشة الخطط وتوزيعها ومراقبة الجهاز التنفيذي وتسهيل أداء الخدمات للمواطنين، ومن هنا يجب الاهتمام بها ومحاولة تقويتها وإعطائها الفرصة للقيام بدورها كاملا.

ومن أجل إحداث أقطاب اقتصادية تنموية محلية على الصعيدين الحضري والريفي، واعتماد مقاربة الذكاء الاقتصادي المجالي لاستقطاب الاستثمارات، وخلق فرص الشغل في وجه شباب الجماعات المحلية، وبالتالي تحريك عجلة الاقتصاد المحلي وتحسين عيش الساكنة المحلية، كل هذا يستلزم تنفيذ مجموعة من التدابير من أهمها:

1.4: تدابير إحداث الأقطاب الاقتصادية:

1.1.4. تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية وذلك من خلال:

- إحداث مناطق صناعية وخدماتية تعطي الأولوية لتشغيل ساكنة وشباب الجماعات المحلية، ونؤكد على ذلك، من خلال خلق مؤسسات ومقاولات صغيرة ومتوسطة، خاصة في الجماعات الريفية والنائية
- إحداث أسواق متنقلة لدعم منتوج تعاوني، وإنشاء فضاءات داخل المدن العتيقة لتسويق وتثمين المنتوج المحلي، وفتح المجال أمام التعاونيات للمشاركة في طلبات العروض الجماعية.
- إنصاف عالم الريف: إقامة التجهيزات الأساسية، وتحسين مستوى عيش الساكنة الريفية (**المنظمة العربية للتنمية الريفية والمحلية**) والفلاحين الصغار بالعمل على تنمية الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية، وتيسير وولوج الساكنة الريفية للخدمات الاجتماعية والصحية، وتطوير الصناعة التقليدية والسياحة والأنشطة الصناعية النظيفة.
- العمل على إنشاء دور متعددة الوظائف للخدمة العمومية في العالم الريفي.
- العمل على دعم الأسر الفقيرة لمحاربة التسرب المدرسي، وتشييد مكتبات وفضاءات للأنشطة الثقافية والرياضية والخدمات متعددة الوسائط، وضمان خدمات العلاج والمساعدة الطبية بناء على الخريطة الصحية الجماعية.
- تثمين العنصر البشري هو محور التنمية البشرية، وذلك من خلال ضمان الأمن والأمان للساكنة داخل الجماعة، و توفير شروط التنشئة الاجتماعية السليمة وتقوية سلوك المواطنة المبني على مبادئ الديمقراطية وسيادة دولة الحق والقانون،

وتنبني وظيفة الجماعات المحلية في إطار الشراكة والإصلاح الاقتصادي على أدوار جديدة متمركزة حول الكيف وليس الكم، كما أصبح يركز على تمكين المواطنين، وليس مجرد خدمتهم والاهتمام بتوجيه الخدمة، وليس تقديمها مباشرة، وفي هذا الإطار تقوم هذه الوحدات المحلية بمجموعة الوظائف والأدوار التالية (**سمير م عبد الوهاب، 2007، ص 28**):

2.1.4. توفير الجو الملائم لجذب الاستثمارات: أصبحت الكثير من الوحدات المحلية في دول العالم تؤد وظائف تؤثر على جذب المستثمرين الأجانب والمحليين، من خلال إصدار اللوائح المحلية التي توفر للمستثمر أساساً قانونياً للاستثمار في الوحدات المحلية، وإنشاء وتطوير مشروعات البنية الأساسية اللازمة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتزداد أهمية هذا الدور للوحدات المحلية في ظل ارتفاع معدلات التحضر والتطورات التكنولوجية، وتزايد معدلات النمو السكاني، وتطلعات المواطنين إلى مستوى متطور من الخدمات.

3.1.4. الحفاظ على البيئة وربطها بالمعايير الاقتصادية.

إنّ المفهوم السائد للتنمية البشرية يتمحور حول التنمية الاقتصادية/الاجتماعية أي التنمية الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي، لكنّها في الحقيقة ليست أقل أهمية من التنمية الاقتصادية/البيئية، أي التنمية الاقتصادية ذات البعد البيئي والتي تستند إلى المفهوم المتجدّد للتنمية أو ما يسمى بالتنمية المستدامة، ولأنّ التنمية البشرية السليمة لا تتحقق إلا من خلال المجالات الثلاث، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا شكّ أنّ هناك اتفاقا عاما على المستوى النظري وفي مختلف دول العالم حول الحاجة إلى ضرورة الربط بين النواحي الاقتصادية والبيئية في التنمية (**فؤاد مرسي، 1087، ص 111**) ، لأنّ النمو الذي يسبب التدهور البيئي هو نمو لا يخدم التنمية بل يؤخرها، إلاّ أنه لا تزال توجد فجوة كبيرة بين لغة الكلام وبين الممارسة العملية على أرض الواقع.

ويعتقد اليوم أنه من الضروري على عمليات تحويل وتوجيه الاقتصاد المحلي أن تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الاقتصاد الجديد، وذلك من خلال اعتماد سياسة تشجيع القطاعات الاقتصادية القادرة على خلق الثروات ومناصب الشغل المؤهل، وانطلاقا من هذا التوجه، ندرك الأهمية التي يجب منحها للإعلام وللبيئة، وللتدبير وتقنيات التسويق، ويشكل تشجيع الاستثمارات الخاصة، الوطنية والخارجية، النقطة الأساسية في هذه الإستراتيجية، وهذا ما من شأنه إعادة تنظيم الاقتصاد المحلي، إنعاش الاستثمار وخلق مناصب الشغل، وتتوقف إعادة تنظيم الاقتصاد المحلي وإنعاش الاستثمار على تفعيل عمليات تندرج في إطار التوجهات الكبرى للسياسة العامة للدولة، لذلك نحث على تفعيل النظام التشريعي وتكييفه للدفع بالبلدية نحو البعد الاقتصادي.

إنّ الهاجس الذي يلاحق كل شعوب الأرض هو كيفية تحقيق هكذا تنمية اقتصادية بأقل قدر من التلوث والأضرار البيئة وبالحدّ الأدنى من استهلاك الموارد الطبيعية وهذا يتطلب دمج الاعتبارات البيئية وإدارة الموارد الطبيعية في سياسات وخطط التنمية، بحيث يكون التخطيط للتنمية والتخطيط البيئي عملية واحدة وبحيث يكون الاهتمام منصباً على نوعية الحياة ونوعية الرفاه، أكثر من مردود انتاج السلع والخدمات على المدى القصير، إنّ المشاكل البيئية المتعلقة بالماء والتربة والهواء تؤثر تأثيرا كبيرا على الانتاجية وعلى الكفاءة الاقتصادية وهو يستدعي إدخال المعايير البيئية على دراسات الكفاءة الاقتصادية عند إقامة المشاريع الانتاجية، أي القيام بدراسات للجدوى البيئية للمشاريع الاقتصادية، وإلزام المستثمرين بها، وإلحاقها كشهادات تأهيل أو مطابقة بالنسبة للمؤسسات القائمة، وذلك من أجل أن يتبين تأثير المشروعات على البيئة وإمكانية وكيفية معالجة الآثار البيئية الناجمة عن إقامة كل مشروع، وباستخدام طريقة التحليل يمكن تصنيف وترتيب المشاريع حسـ ب درجة تأثيرها سلبا وإيجابا على البيئة حيث تعدّ الأضرار البيئية تكاليف اجتماعية تحسب في دراسة الجدوى البيئية من ضمن تكاليف المشروع، وتعدّ الآثار البيئية الايجابية للمشروع عائدات إجتماعية تحسب ضمن عائدات المشر وع، وتعدّ الآثار البيئية الايجابية للمشروع عائدات اجتماعية تحسب ضمن عائدات المشروع (**رائد شهاب، 2008، ص 174**).

وحتى تتحقق التنمية الاقتصادية المحلية يتطلب الامر تظافر الجهود المختلفة والاجهزة الداعمة من فواعل رسمية وغير رسمية.

2.4 الأجهزة الداعمة لتحقيق التنمية المحلية:

تتطلب التنمية المحلية على وجه العموم بيئة مؤسسية مناسبة للمبادرة المحلية، ويمكن للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية للمجتمع والاقتصاد المساهمة في بيئة تمكينية من خلال القواعد والمعايير التي تدعم أعمال السكان الريفيين والمنظمات المحلية ومساءلتها (PNUD، 2006) ، فالمؤسسات هي القوالب التي ينظم فيها الناس شؤونهم في علاقاتهم ببعضهم البعض، كما تعتبر جهاز عمل يحوي التركيبات والنظم التي تكفل القدرة على العمل على شاكلة وكالات أو منظمات أو مكاتب وإدارات وكذا المدارس والسجون والمستشفيات والبنوك بالإضافة إلى أدوات التجهيز والتوزيع التي تؤدي مهام محددة، وأجهزة المحاسبة والميزانية، والأجهزة الخاصة بتقديم القروض للمقاولين وتقديم الأسمدة والمياه للفلاحين ولقد تعددت المؤسسات والمنظمات التي تحقق أهداف تخطيطية وتنسيقية وتدعيمية للعمل الإنمائي، سواء أكانت أجهزة حكومية أو شبه حكومية أو تطوعية شعبية، أو محلية أو قومية (**بوساق هجيرة، 2007، ص 68**). والجزائر تتوفر على كل هذه الهيئات وعليه فالأمر لا يتطلب التأخير حسب رأينا للانتقال بالبلدية الى جو الممارسة الاقتصادية بشتى أنواعها، فقط يجب التركيز على الخصوصيات المحلية وحاجة السكان مع الأخذ بعين الاعتبار البيئة بالمفهوم الواسع عند التخطيط لإنشاء هذه المؤسسات، فيمكن إنشاء مؤسسات إنتاجية وتحويلية في البلديات الفلاحية والزراعية والرعوية، وإقامة المنشات القاعدية وتهيئة البنية التحية بالنسبة للبلديات السياحية... وهكذا.

1.2.4. الدولة والمؤسسات الرسمية:

عند الحديث عن حرية إنشاء الجماعات المحلية مؤسسات اقتصادية تعود عليها بالمداخيل وتوفر فرص العمل وتقضي على البطالة بالنسبة لسكان الجماعات المحلية، هذا لا يعني التمهيد لاستقلالية هذه الكيانات عن الدولة أو المطالبة بالانفصال عندما تدرك بأنها مستقلة مالية وبالتالي لها حرية المبادرة واتخاذ القرار المحلي، لكن يكون كل هذا في إطار الدولة البسيطة والموحدة، فالأمر إذن يتعلق باللامركزية الإدارية والإدارة المحلية وليست اللامركزية السياسية والحكم المحلي ضمن الدولة المركبة أو الدولة الاتحادية، لكل ذلك على الدولة أن توفر الإطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة المحلية، من القوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ولا تقمعها، كما يسمح لها بإنشاء مؤسسات اقتصادية وخدماتية وإنتاجية شبيهة بالقطاع الخاص، إلى إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الإدارة المحلية لتقوم بوظائفها، (**عقيل أيمن وأخرون، 2009**)، فيقع على عاتق الحكومات مسؤولية تعزيز تلك البيئة المناسبة من خلال صياغة القوانين والسياسات والإجراءات التي تجعل الحكومة المركزية أكثر دعماً للتنمية المحلية.

2.2.4. الإدارة المحلية

من الثابت أن الأجهزة المحلية تتولى شؤون المواطن منذ أن يستيقظ من نومه حتى يذهب للنوم مرة أخرى، ومنذ ولادته باستخراج شهادة ميلاده حتى وفاته باستخراج شهادة الوفاة،[3] فعلى هذه السلطات المحلية إذن أن تعمل على إشراك المواطنين وذلك عبر اللجان الرسمية وعبر اللقاءات الدورية وعبر تأطير الجمهور المعني بمشاريع التنمية الاقتصادية في لجان متابعة وإشراف ومراقبة لهذه المشاريع، كما أن عليها أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات وميزانياتها ومشاريعها، وإشراك المواطنين في تحديد الحاجات وتحديد الأولويات عبر الاستفتاءات وعبر المسوحات الإحصائية، كما أنه يقع عليها عبء العمل على إشراك الهيئات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في المشاريع المحلية لتلاقي المصالح وعدم تعارضها، ولبناء الثقة بين السلطة المحلية وهيئات المجتمع المدني (**عبد الوهاب سمير، 2007**).

وعلى العموم فإن الجماعات المحلية في الجزائر تتوفر على كل الشروط التي تمكنها من الانتقال من الحالة التي هي عليها الآن إلى حالة أحسن وذلك من خلال القيام بتشخيص استراتيجي دقيق يحدد إمكانيات البلدية وقوتها ومعرفة نقاط ضعفها، كما أننا لجأنا إلى وضع بطاقة هوية البلدية لهذا الغرض، أي لمعرفة القدرات الحقيقية للبلدية ومنه وضع الخطة الاقتصادية المناسبة لخصوصياتها وهذا ما نستعرضه فيما يلي:

3.2.4. بطاقة هوية البلدية كآلية لجلب الاستثمار وتجسيد البلدية الاقتصادية (نورالدين حاروش وأخرون، 2017):

بطاقة هوية البلديات هي وضع ورصد كل ما يخص البلدية في هذه البطاقة، بل حتى العلامات الخصوصية، بل هي أكثر شيء نركز عليه من خلال هذا النموذج، إذ يتم تسجيل معلومات البلدية وإدخالها في الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، أو إنشاء موقع خاص ببطاقة هوية البلدية، يحوي على كل المعطيات والخصوصيات، وتصبح متاحة للكل، داخليا وخارجيا، والهدف هو التعريف بالبلدية وتقديمها للعالم، ما لها من مقومات وخصوصيات، إنه تسويق البلدية لنفسها، ورسم صورتها الحقيقة، بغية الاستقطاب والحصول على الاستثمار الداخلي والخارجي، قصد تحقيق التنمية المحلية والتحول إلى البلدية الاقتصادية وبالتالي التنمية الشاملة والمستديمة.... لذا فمن الضروري توفير قاعدة معلومات وبيانات وافية عن الجغرافية والديمغرافية والاقتصاد والحالة الاجتماعية والمستوى العلمي وحالة والبيئة وسوق العمل والفقر والبطالة وتوزيعهما وخصائص أخرى موجودة في هذا النموذج يمكن أن تفيد في رسم سياسة تنموية محلية من جهة كما يمكن لكل بلدية ووفق خصوصيات أن تنشأ المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية والصناعية التي تتماشى معها وتضمن لها النجاح...

فأنموذج بطاقة هوية البلدية يجب أن يشمل اسم البلدية، واسم الولاية، وموقع البلدية الجغرافي، وطبيعة البلدية، وحالتها المالية، ومساحتها الجغرافية، وحالة البلدية الديمغرافية وتركيبتها لهرم السكان، وتوزيعهم الجغرافي ونشاطهم الاقتصادي والنمط العمراني، وتوزيعهم حسب المستوى العلمي للرجال والنساء، وتوزيعهم حسب الحالة الاجتماعية، وتوزيعهم حسب العمر، والحالة المالية للسكان مع نسبة الفقر، ومميزات وخصوصيات البلدية: فلاحية، صناعية، تجارية، سياحية، كوفرة الأراضي والمياه والسدود والطرقات والخطوط الجوية،

والحالة الصحية للسكان، وتوفر الهياكل الصحية ونوعها، وتوفر الهياكل التعليمية ونوعها، وحوادث المرور، والبيئة ونظافتها، والتلوث، والمتغيرات الديمغرافية في التخطيط للقوى العاملة والتشغيل في السنة...

الهدف من وضع هذا النموذج هو الحصول على معلومات وبيانات تساعدنا في رسم الإستراتيجية التنموية المحلية ومنه إنشاء مؤسسات اقتصادية وفقا لخصوصية كل بلدية التي أساسها تحسين مؤشرات التنمية المحلية، التي هي محصلة للتنمية المستدامة، فمن خلال المعلومات المتحصل عليها يتم التعرف على واقع البلدية الحقيقي (التشخيص الاستراتيجي)، وما هي البرامج والخطط القابلة للتحقيق وكذا تحديد الاتجاه الاستراتيجي للتنمية المحلية.

فبعد الحصول على هذه المعلومات والبيانات سيتم تحليلها لرسم صورة البلدية: نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات والتي تساعدنا على اختيار نوع المؤسسات الاقتصادية التي تتوافق مع هذه المعطيات.

فيمكن أن نجد مثلا نقاط القوة ممثلة في الأصول، أي معدلات الأجور التنافسية، قوة العمل الماهرة، النافذة الديمغرافية أو الهبة الديمغرافية، المؤسسات التعليمية والبحثية، شبكة المواصلات الجيدة، توافر الأمن، القرب من موارد المواد الخام، أو الموارد الطبيعية الأخرى وغيرها.

كما يمكن أن نجد نقاط الضعف ممثلة في معوقات النمو: زيادة حدة الفقر، انتشار الأحياء الفوضوية والهشة والمهمشة، تعقد الإجراءات التنظيمية والإدارية المحلية غير الملائمة، صعوبة الحصول على القروض، القضايا الخاصة بالصحة التي تؤثر على قوة العمل كانتشار بعض الأمراض المعدية والوبائية الخطيرة.

من جهة أخرى يمكن للبلدية أن تكون لها فرص: ظروف خارجية ملائمة: التطور التكنولوجي، ترتيبات التجارة الدولية الجديدة، التطورات السياسية، تطورات الاقتصاد الكلي، توسيع نطاق الأسواق، تطوير المطارات الإقليمية والنقل البحري، بزوغ قوة عمل تتسم بالمهارة.

أما التحديات: فيمكن أن نجد كذلك اتجاهات خارجية غير مواتية، التطورات الديمغرافية، انخفاض حجم الأنشطة ذات الطابع الدولي، فقد الأسواق ومن تم غلق مصانع محلية، عدم استقرار أسعار الصرف الأمر الذي يمنع تدفق الاستثمارات، هجرة السكان المتعلمين إلى مناطق أخرى، والهجرة إلى الخارج.

تتوافر عادة المعلومات عن التنمية في العديد من الدول على المستوى الوطني فقط، لذلك فإن تجميع البيانات التفصيلية للتنمية المحلية قد تكون عملية باهظة التكلفة، بحيث يصعب على البلديات بميزانيتها المحدودة القيام بذلك، لذا من الضروري دراسة الوسائل والمناهج المختلفة لاستيعاب وفهم أبعاد التنمية المحلية، وهذه الأساليب قد تتضمن عقد اجتماعات مع الشركات وفئات المجتمع الأخرى، فضلا عن عقد لقاءات وأبحاث ودراسات ميدانية مبسطة. والمؤكد أنه في الأخير نتمكن من وضع إستراتيجية تنموية محلية أو عدة استراتيجيات بديلة، وإنشاء مؤسسات اقتصادية منتجة تتماشى مع الخصوصيات المحلية بداية بالمرحلة الأولى المتمثلة في تنظيم الجهود على المستوى المحلي، جهود الدولة والجماعات المحلية والخواص والمجتمع المدني والمواطن المحلي، وتأتي المرحلة الثانية لتقييم التنمية المحلية، ما لها وما عليها، نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات، والمرحلة الثالثة من الإستراتيجية التنموية المحلية هي إعداد الإستراتيجية بأتم معنى الكلمة، أي رسم الخطط والبرامج وتوزيع الموارد وتعيين من ينفذ هذه الأعمال مع وضع السلاسل الزمنية وغيرها، وفي المرحلة الرابعة يتم تنفيذ الإستراتيجية، وفي الأخير، المرحلة الخامسة نقوم بمراجعة الإستراتيجية للوقوف على ما تحقق وما لم يتحقق ولماذا؟ لإعادة رسم إستراتيجية أخرى أو تنفيذ إستراتيجية بديلة وهكذا.

إن هذه الإستراتيجية تجعلنا ننتقل إلى ما يسمى بـ **جاذبية الإقليم Attractivité du territoire**، هذا المفهوم المتعدد التخصصات حيث يلتقي مع اقتصاد التنمية، الاقتصاد المالي، القانون المقارن والعلوم السياسية. ويهدف للتقييم الكمي والمقارنة بين التدفقات

والاستثمارات النسبية التنافسية النادرة التي تحدث بين الأقاليم، بحيث يتم تقييمها كميا ونوعيا من خلال مجموعة من المتغيرات مثل نمو الناتج الداخلي الخام، معدل الضريبة، إعادة تحويل رأس المال، نوعية اليد العاملة، الاستقرار السياسي وغيرها، وهي تقريبا العناصر التي ذكرناها في بطاقة هوية البلدية.

يكون الإقليم جاذبا للأفراد عندما يسمح لهم الاستفادة من القدرات القوية، حسب رأي **أمارتيا سن**. ولجعل الإقليم جذابا، يمكن للسلطات المحلية أن تطبق عبر إقليمها مبادئ التنمية المستدامة أو تعزز وتسهل ظهور التجمعات وإعطائها ميزة تنافسية. وهو ما نعبر عنه في الجزائر بالخصوصيات المحلية، أي المزايا التي تتمتع بها جهة معينة تجعلها محل جذب الأفراد والمستثمرين وإنشاء المؤسسات والمصانع والمقاولات مما يضفي على المنطقة طابع الحركية الاقتصادية والنمو والتطور ووفرة اليد العاملة وغيرها التي تساهم لا محالة في الناتج الداخلي الخام ومنه المساهمة الفعلية في الاقتصاد الوطني. والجزائر ببلدياتها الـ 1541 تتوفر كل بلدية تقريبا على خصوصيات معينة لا نجدها عند البلديات الأخرى وتصبح بذلك محل جذب واستقطاب...

الخاتمة:

البلدية ليست بمنأي عن التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني حاليا، ولا يمكنها الاستمرار في حالة السكون الذي عرفته منذ الاستقلال بحيث تنتظر الميزانية من طرف الخزينة العمومية لتقوم بصرفها وإخراجها على شكل نفقات وأعباء، وهذا الأمر لم يعد ممكنا الآن وعليه فإن الجماعات المحلية مطالبة بتغير نهجها وطرائق عملها ومصادر تمويلها ما دامت الإرادة السياسية وباقي الشروط التي تمكنها من الانتقال من الحالة التي هي عليها الآن إلى حالة أحسن متوفرة، وذلك من خلال القيام بتشخيص استراتيجي دقيق يحدد إمكانيات البلدية وقوتها ومعرفة نقاط ضعفها، ومنه وضع إستراتيجية تنموية قائمة على إنشاء وتدعيم للمؤسسة الاقتصادية المنتجة المناسبة لخصوصيتها، كما يمكن تقديم نموذج البلدية التنموي على شاكلة نموذج المؤسسة الاقتصادية.

لا يمكن للتنظيم أن يعطل أحكام القانون، بحيث لا يعقل أن يصدر القانون الذي يمنح البلدية صلاحية إنشاء مؤسسات اقتصادية سنة 2011، ونحن في 2021 ننتظر إصدار التنظيم الذي يحدد الإجراءات العملية لذلك،؟

الجزائر ضيعت العديد من الفرص وأهدرت الوقت والمال، وهذا الأمر غير مقبول حاليا نظرا للعديد من المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعليه فالتوجه نحو البعد الاقتصادي ضروري في الوقت الحالي لكون ظروفه مواتية (إرادة رئاسة الجمهورية، مراجعة قانون الجماعات المحلية، النظرة الاقتصادية الجديدة القائمة على البدائل المتاحة بدل الاعتماد شبه الكلي على المحروقات).

قائمة المراجع:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011 ، القانون رقم 11 . 10، المؤرخ في 20 رجب 1432 هـ الموافق لـ 22 يونيو 2011 ، يتعلق بالبلدية، **الجريدة الرسمية**، العدد 37 الصادرة يوم 03 يونيو.

2. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، **التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر**،.

3. الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2006، **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)**، إعداد نهج تنمية المجتمع المحلي كأداة لصياغة السياسة الاجتماعية على الصعيد المحلي وثيقة للإسكوا E/ESCWA/SDD/2006/Technical Paper.3 : ENGLISH 18 October ORIGINAL– ARABIC

4. الكايد زهير عبد الكريم ، 2003، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

5. بوساق هجيره، 2007، الخدمة الاجتماعية التنمية في المجتمع الريفي، دراسة ميدانية لقرية الدريعات بلدية حمام الضلعة ولاية المسيلة، مذكرة لنيل **شهادة الماجستير** في علم الاجتماع، فرع خدمة اجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة .

6. حاروش نورالدين وآخرون، 2017، **الخدمة العمومية المحلية كمؤشر للتنمية المستدامة**، الجزائر: دار الأمة لننشر والتوزيع،.

7. حسن كريم، 2004، مفهوم الحكم الصالح، **مجلة المستقبل العربي**، تشرين الثاني /نوفمبر2004 السنة27 العدد309 .

8. مهنا محمد نصر ، 2010، "**أساليب ووسائل تقوية الأجهزة المحلية**"، ورقة قدمت إلى ندوة " التنمية الريفية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة" القاهرة ماي2007م، منشور من قبل المنظمة العربية للتنمية الإدارية، في كتاب بعنوان " تطوير الإدارة المحلية في الوطن العربي، القاهرة.

9. مرسي فؤاد، 2008، **المفهوم المادي للتنمية**، مجلة النفط والتنمية، دار الثورة للطباعة، بغداد، 1987 . رائد شهاب، الاقتصاد والبيئة: صراع المصالح والحقوق، مجلة الفتح، العدد 32، جامعة ديالى، العراق،

10. ساكري الصالح، 2008، المعوقات التنظيمية وأثرها على فعالية الجماعات المحلية، مذكرة مقدمة لنيل **شهادة الماجستير** في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة باتنة .

11. عقيل أيمن وآخرون، 2009، **المجالس الشعبية المحلية الواقع المشكلة والحل**، (ترجمة محمد عبد السميع)، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية _ مؤسسة المستقبل، متوفر على شكل نسخة إلكترونية على الموقع:www.maat-law.org

12. عبد الوهاب سمير محمد ، 2007، **الحكم المحلي والتنمية المحلية**، ورقة قدمت إلى الندوة التي نظمتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، بعنوان "التنمية الريفية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة " , القاهرة ,

13. حاروش نورالدين ، رفيقة حروش، 2021، التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي بالاغواط، السنة 2021/سبتمبر، المجلد 5، العدد 2،